«الأموال العامة» تطالب «المحاسبة» بتقاريره عن 20 موضوعاً للبت فيها خلال الشهر الجاري

ناقشت لجنة حماية الأموال العامة في اجتماعها أمس الاثنين عددا من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، وطالبت مسؤولي الديوان الذين حضروا الاجتماع تزويدها بجميع التقارير المتعلقة بتلك الموضوعات لتبت فيها ورفعها من جدول أعمال اللجنة.

وقال مقرر اللجنة النائب عبد الوهاب البابطين، في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، إن اللجنة عقدت اجتماعها الثاني اليوم، وكان هناك 20 موضوعا سبق للجنة «طرحها على جدول اعمالها في دور الانعقاد الماضي.

وأوضح انه تم استدعاء ديوان المحاسبة بشأن تلك الموضوعات، وطالبت اللجنة ديوان المحاسبة تزويدها بجميع التقارير الخاصة بتلك الموضوعات، لإعداد التقارير النهائية بشأنها ورفعها من جدول اعمال اللجنة إلى مجلس الأمة لاتخاذ ما يراه مناسبًا.

وبين البابطين أن مسؤولي الديوان الذين حضروا الاجتماع ابلغوا اللجنة بتزويدها بجميع التقارير خلال هذا الأسبوع، مؤكدا انه خلال هذا الشهر سيتم البت في جميع تلك التقارير.

وفي موضوع آخر، قال البابطين إنه استمع إلى حديث أحد النواب

جانب من اجتماع لجنة الأموال العامة

وإعلانه تقديم استجواب إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي، مضيفا انه قال في مناقشة الاستجواب السابق للوزير إن التجاوزات والمخالفات في وزارة النفط تجاوزت مليارية.

وقال « انا اسمي الاستجواب بالاستجواب المليارى، وثبت من خلال تقرير اللجنة المشكلة من مجلس الوزراء صحة الملاحظات التي ذكرت في الاستجواب السابق».

وتساءل البابطين أن مجلس الأمة في جلسته السابقة اتخذ قرارًا بتسليم الحكومة التقرير إلى الأمانة العامة ليوزع على الأعضاء، فلماذا لم يوضع التقرير لدى الأمانة العامة يوم الأحد وفق قرار المجلس» معربًا عن اعتقاده بأن الحكومة لم ترد إيداع التقرير لأنه جاء مؤيدًا لكل المعلومات التي ذكرت في الاستجواب» ولذلك يريدون حجب المعلومات عن النواب وهذا أمر غير مقبول».

وأضاف البابطين أنه «من المفترض ان تكون هناك شفافية لا سيما أن الحكومة تقدمت بمشروع قانون عن الإفصاح عن المعلومات، وفي المقابل قرار من المجلس لا يحترم من الحكومة».

واستنكر البابطين «عدم العمل بقرار صادر من مجلس الأمة أمام مرأى ومسمع جميع أبناء الشعب الكويتي معتبرًا ان ذلك يعبر عن تصرف لا ينم عن احترام لمؤسسة تشريعية تشرع وتراقب».

وقال إنه سيكون أحد الداعمين الأساسيين للاستجواب الثلاثي المزمع تقديمه لوزير النفط، مخاطبًا النواب بقوله» وجهت لكم رسالة من منصة الاستجواب آنذاك وقلت لكم إن هذه الملاحظات المليارية ليس من المفترض ان تمر، ومع ذلك احترمت رغبتكم في تقييم الاستجواب في ذاك الوقت».

وتابع» لكن بعدم وصول التقرير ومماطلة الحكومة في تسليم التقرير تأكيدًا على ما جاء في الاستجواب السابق، فما العذر الآن؟

وقال» إن العذر الذي من المفترض أن يؤخذ به هو القسم الغموس أمام الله – سبحانه وتعالى – والاستجواب القادم فرصة لمن لم يقتنع في ذاك الوقت بصحة المعلومات التي تكلمنا فيها في الاستجواب السابق»، مؤكدًا على « احترام النواب لشخص الوزير ومسؤوليتهم عن محاسبة صفته».

«الدستورية»: النظر في الطعن المباشر بالمادة 16 من لائحة «الأمة» 25 الجاري

المحكمة الدستورية

اعلنت المحكمة الدستورية امس عن تحديد جلسة في الـ25 من شهر نوفمبر الجاري للنظر في الطعن المباشر بعدم دستورية المادة الـ16 من القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة. وكانت المحكمة اعلنت في مطلع نوفمبر الجاري عن تحديد غرفة مشورة في الـ14 من الشهر والتي تأجلت إلى جلسة اليوم لنظر الطعن المباشر رقم (5) لسنة 2018 "طعن مباشر دستوري" المرفوع من أحد المواطنين من ناخبي الدائرة الثالثة.

وقالت المحكمة آنذاك إن الطعن قدم بـ"عدم دستورية المادة (16) من القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وذلك فيما تضمنته هذه المادة من إجراءات مخالفة للدستور تم اتخاذها عند فقدان عضو مجلس الأمة لأحد شروط انتخابه الواردة بالمادة (82) من الدستور واعتبار هذه المادة كأن لم تكن مع ما يترتب على ذلك من آثار اخصها سقوط عضوية المعلن إليه الثاني وعدم صحة ما اتخذ بشأنه من إجراءات وتصويت بالمجلس مع إلزام المطعون ضده المصروفات والأتعاب".

خليل عبد الله وفيصل الكندري يعلنان عزمهما والنائب السبيعي استجواب وزير النفط

خليل عبدالله

أعلن النائبان د.خليل عبدالله وفيصل الكندري عزمهما والنائب الحميدي السبيعي استجواب وزير النفط بخيت الرشيدي.

فمن جهته قال عبدالله في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه في جلسة الثلاثاء الماضي الموافق ١٣ نوفمبر تقدم برسالة إلى رئيس مجلس الأمة لإلزام الحكومة بتقديم التقرير الخاص بلجنة تقصي الحقائق التي شكلت بعد استجواب وزير النفط، وبعد اطلاع المجلس على الرسالة صدر قرار بأن تقوم الحكومة بتقديم التقرير للمجلس يوم أمس الأحد ولكن لم يقدم التقرير.

وأضاف « تجاوزنا الموعد المحدد ولم يقدم التقرير ولذلك تنسقت مع النائبين فيصل الكندري والحميدي السبيعي وتم الاتفاق على تقديم استجواب وزير النفط بعد استجواب سمو الرئيس.

وأكد أن عدم تقديم تقرير لجنة تقصي الحقائق ومحاولة إخفاء ما ورد فيه عن نواب الأمة سيكون أحد محاور الاستجواب المزمع تقديمه.

وبين أن الهدف من الاستجواب إصلاح الوضع القائم في القطاع النفطي وتحميل وزير النفط المسؤولية السياسية عن الإخفاق في علاج الكثير من الملفات وخاصة ما جاء في الاستجواب السابق.

ومن جهته أكد النائب فيصل الكندري في تصريح مماثل أن الاستجواب أصبح استحقاقا لعدم التزام الوزير بتعهده أمام المجلس بتقديم التقرير الخاص بمحاور الاستجواب المقدم له من قبل النائبين عمر الطبطبائي وعبدالوهاب البابطين أمس الأحد.

واعتبر أن سبب عدم تقديم التقرير هو أن به إدانة مالية للوزير بصفته وللرئيس التنفيذي وبعض القيادات في القطاع النفطي، مضيفا «لذلك هم لا يريدون هذا الأمر ان يناقش في العلن تحت قبة عبدالله السالم».

ولفت إلى أن التقرير يظهر أن ردود الوزير في الاستجواب لم تكن صحيحة، وأنه كان يدافع عن بعض القيادات النفطية التي يفترض أن تحاسب اليوم.

واعتبر الكندري أن عدم التزام الوزير بإيداع تقرير لجنة التحقيق لدى الأمانة العامة لمجلس الأمة أمس الأحد بمثابة عدم احترام للحكومة التي صوتت بالموافقة على قرار المجلس.

ورأى أن الاستهتار بالسلطتين التنفيذية والتشريعية يجعل الاستجواب استحقاقا لا بد منه، بمعزل عن التجاوزات المالية والإدارية والتجاوزات من بعض قيادات القطاع النفطي والتي سيتم الكشف عنها.

وطالب الكندري الحكومة بإثبات صدق نياتها في محاسبة المقصرين ومنهم وزير النفط.

وتمنى على وزير النفط أن يصعد للمنصة حتى يعرف الشعب الكويتي حجم التجاوزات التي مارستها القيادات النفطية، ولكي يعرف كل من يعمل بالقطاع النفطي حجم الظلم الذي مورس ضدهم.

وقال الكندري إن الحكومة هي من شكلت لجنة التحقيق واختارت أعضاءها ووثقت بهم وتعاونت مع اللجنة.

وافقت على 23 اقتراحاً بقانون وإحالتها للجان المختصة

«التشريعية» البرلمانية ترفع الحصانة عن هايف وترفض رفعها عن الفضل والشطي

رفضت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية خلال اجتماعها أمس بالإجماع على طلبي من النيابة العامة برفع الحصانة عن النائبين أحمد الفضل في القضية رقم «654-2018» جنح المباحث الالكترونية وخالد الشطي في القضية رقم «2460-2017» حصر نيابة الإعلام «384-2017» جنح المباحث.

على الصعيد ذاته وافقت اللجنة بأغلبية الحضور على طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائب محمد هايف في القضية رقم «2283-2016» جنح «209-2015» الدسمة والمقيدة برقم «1250-2017» تمييز جنح مستأنف.

وقال مقرر اللجنة النائب الدكتور خليل أبل في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة استمعت إلى رأي النائبين الفضل والشطي في القضيتين المرفوعة ضدهما فيما لم يحضر النائب محمد هايف الى الاجتماع لسماع اقواله مبينا أن تقارير اللجنة بهذا الخصوص ستناقش في الجلسة المقبلة.

وأوضح أن اللجنة نظرت الى مجموعة من الاقتراحات بقوانين الإحالة وتمت الموافقة على 23 اقتراحا بقانون وإحالتها للجان المختصة مؤكدا في الوقت ذاته أن اللجنة سترد على الكتاب الوارد من لجنة الأولويات البرلمانية بما يحدد أولويات اللجنة التشريعية.

وأفاد أن اللجنة ستجتمع اليوم الثلاثاء للنظر في اقتراحات ومشروعات القوانين التي من اختصاصها.

لقطة من اجتماع اللجنة التشريعية

لمراقبة عقود الصيانة

السويط يقترح فريقاً برئاسة وزير التربية للإشراف على المدارس قبل بدء العام الدارسي

أعلن النائب نامر السويط عن تقديمه اقتراحا برغبة لتشكيل فريق برئاسة وزير التربية وزير التعليم العالي يضم في عضويته ممثلين عن الجهات المعنية لمراقبة عقود الصيانة ومتابعة الإشراف على المدارس قبل بدء العام الدارسي.

ونص الاقتراح على ما يلي:

للسنة الثانية على التوالي أثار سوء صيانة مدارس التعليم العام في وزارة التربية في بعض محافظات البلاد موجة غضب شعبية من اولياء أمور الطلبة صاحبها قرار من وزير التربية والتعليم العالي بتعطيل المدارس التي شابها نقص في خدمات الصيانة أو تعطيل أجهزة التكييف فيها لمدة أسبوع.

ورغم أن وزير التربية اتخذ قرارا بتحويل مسؤولين في الوزارة إلى التحقيق على خلفية صيانة المدارس وتجهيزها قبل العام الدراسي 2019/2018 إلا أن المشكلة من الممكن تكرارها عاما بعد عام.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

نامر السويط

1-يشكل مجلس الوزراء فريقاً برئاسة وزير التربية وزير التعليم العالي يضم في عضويته ممثلين من وزارة الكهرباء والماء وبلدية الكويت ووزارة الأشغال العامة وديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية يختص بمراقبة عقود الصيانة ومتابعة الإشراف على المدارس قبل بدء العام الدراسي في الفصلين الدراسيين الأول والثاني.

2-يقدم الفريق المختص تقريراً دورياً بعد بداية كل فصل دراسي خلال شهري أكتوبر وآخر في فبراير بحيث ويكون متضمنا للعقوبات الموقعة من قبل ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية على الموظفين المشرفين على أعمال العقود والصيانة على المستويات كافة الوظيفية والدرجات القيادية في وزارة التربية على أن يعرض في اجتماع مجلس الوزراء ويقدم نسخة منه إلى مجلس الأمة.

تقديراً لجهودهم الوطنية

الدلال يقترح حفل تكريم للمشاركين في «الطوارئ» لمعالجة آثار الأمطار

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراحا برغبة قال في مقدمته: أدت الامطار الغزيرة التي جاءت على دولة الكويت في شهر نوفمبر 2018 الحالي الى حدوث الكثير من الاضرار المادية للمواطنين والمقيمين وساهم ايضا في وفاة المرحوم بإذن الله احمد الفضلي وكان ذلك بسبب قوة وكمية الامطار وقصور استعداد البنية التحية في انحاء الدولة ما يستوجب معه التحقيق البرلماني والقضائي والحكومي والمساءلة لكل من يثبت قصوره او تجاوزه، وبالمقابل اظهرت العديد من الجهات الرسمية والشعبية تعاملا وطنيا جادا وعطاء متميزا في مجال القيام بواجبات الطوارئ والدفاع المدني ساهم بشكل كبير في دعم المواطنين والمقيمين وخففت من الاضرار القائمة ومن تلك الجهات والاطراف التي عملت من خلال وحدات متخصصة في الطوارئ تحديدا جزاهم الله خيرا هم (العاملون في الدفاع المدني وفي وزارة الداخلية، العاملون في الاطفاء، العاملون في الحرس الوطني، العاملون في الجيش، العاملون في وزارة الصحة، العاملون في الطيران المدني والارصاد الجوية ومطار الكويت، العاملون في القطاع النفطي،

محمد الدلال

العاملون في تلفزيون واذاعة الكويت ووزارة الاعلام، العاملون في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، العاملون في المنافذ البرية والبحرية، عدد من جمعيات النفع العام، عدد من الجمعيات التعاونية ..الخ) وغيرهم من الجهات الداعمة للطوارئ، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1- قيام مجلس الوزراء بحصر الاطراف والافراد في الجهات الرسمية والشعبية والمدنية ممن كانت لهم ادوار متميزة في اعمال الطوارئ والدفاع المدني اثناء مرحلة هطول الامطار تمهيدا لمكافأة هؤلاء الافراد والجهات.

«الميزانيات»: رقابة «المحاسبة» مسبقة ولاحقة وعلى الجهات الحكومية تمكينه من ممارسة صلاحياته

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

عقدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتماعا أمس لمناقشة كتابين لديوان المحاسبة أحدهما في شأن إعاقة ديوان الخدمة المدنية له عن القيام بأعمال الرقابة المكلف بها والآخر حول تكرار تعاقد بعض الجهات الحكومية لأعمال استشارية بالأمر المباشر.

وقال مقرر اللجنة النائب رياض العدساني إن اللجنة قررت توجيه رسالة إلى مجلس الوزراء بكافة الوزارات والجهات الحكومية والشركات التابعة لها الالتزام بقانون ديوان المحاسبة والتعاون معه وعدم عرقلة أعماله.

وأضاف أن اللجنة تسعى من وراء ذلك إلى التأكد من سلامة الإجراءات وضبط العمليات المالية والإدارية والإلتزام بقوانين الدولة والنظم واللوائح لتحقيق المصلحة العامة.

وأشار إلى تشديد اللجنة على أن ديوان المحاسبة يهدف إلى تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة وذلك عن طريق ممارسة الاختصاصات المخولة له بمقتضى قانون ديوان المحاسبة وأن رقابته مسبقة ولاحقة حسب المادة (7) من القانون.

وأوضح أن الديوان يقوم بفحص ومراجعة حسابات المعاشات والمكافآت وصرفيات التامين والضمان الاجتماعي والإعانات، وعليه التأكد من مطابقتها للقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لها.

ولفت إلى تأكيد اللجنة أن الحكومة والجهات والشركات التابعة لها يجب أن تتعاون مع ديوان المحاسبة والسماح له بممارسة كامل صلاحياته من أجل تحقيق الرقابة والتدقيق والفحص والشفافية.

وأكد العدساني سعي وحرص لجنة الميزانيات على أن تقوم الجهات الحكومية كافة بتلافي ومعالجة الملاحظات والمخالفات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة.